



عنوان البحث

اوضاع الامريكيين السود خلال عهد الرئيس الامريكي وودرو ويلسون 1913-1921

اسم المؤلف الاول م.م مها ناظم عزيز

اسم المؤلف الثاني : ا.د حيدر طالب حسين

جهة انتساب الكاتب جامعة كربلاء \كلية التربية للعلوم الانسانية \قسم تاريخ

التخصص الدقيق للبحث: تاريخ حديث

التخصص العام للبحث: تاريخ

المستخلص باللغة العربية

الكلمات الرئيسية:

المستخلص باللغة العربية: تناول هذا البحث أوضاع الأمريكيين السود في الولايات المتحدة خلال عهد الرئيس وودرو ويلسون (1913-1921)، في سياق تاريخي اتسم بتصاعد التمييز العنصري وترسيخ الفصل العرقي على المستويين المؤسسي والمجتمعي. وركز البحث على تحليل السياسات الحكومية التي أعادت الفصل العنصري داخل المؤسسات الفيدرالية، وما نتج عنها من تراجع في الحقوق السياسية والمدنية، وتدهور الأوضاع الوظيفية والاجتماعية للأمريكيين السود.

السود، العنصرية

كما استعرض البحث مظاهر العنف العنصري والدور الثقافي والإعلامي في تكريس الصور النمطية السلبية، مقابل تصاعد ردود الفعل لدى الأمريكيين السود من خلال الهجرة الداخلية، والنشاط الحقوقي، والسعي إلى الاستقلال الاقتصادي. وخلص البحث إلى أن سياسات عهد ويلسون، رغم خطابة الإصلاح، أسهمت في تعميق التمييز العنصري، لكنها في الوقت ذاته مهّدت لنشوء وعي حقوقي منظم أسس للحركات المطالبة بالمساواة في العقود اللاحقة

doi: <https://doi.org/10.63797/bjh>.

تناول هذا البحث أوضاع الأمريكيين السود في الولايات المتحدة خلال عهد الرئيس وودرو ويلسون (1912-1921)، في سياق تاريخي اتسم بتصاعد التمييز العنصري وترسيخ الفصل العرقي على المستويين المؤسسي والمجتمعي. وركز البحث على تحليل السياسات الحكومية التي أعادت الفصل العنصري داخل المؤسسات الفيدرالية، وما نتج عنها من تراجع في الحقوق السياسية والمدنية، وتدهور الأوضاع الوظيفية والاجتماعية للأمريكيين السود.

كما استعرض البحث مظاهر العنف العنصري والدور الثقافي والإعلامي في تكريس الصور النمطية السلبية، مقابل تصاعد ردود الفعل لدى الأمريكيين السود من خلال الهجرة الداخلية، والنشاط الحقوقي، والسعي إلى الاستقلال الاقتصادي. وخلص البحث إلى أن سياسات عهد ويلسون، رغم خطابة الإصلاح، أسهمت في تعميق التمييز العنصري، لكنها في الوقت ذاته مهّدت لنشوء وعي حقوقي منظم أسس للحركات المطالبة بالمساواة في العقود اللاحقة.

الكلمات المفتاحية (السود، العنصرية)

المقدمة:

شهدت أوضاع الأمريكيين السود خلال فترة رئاسة وودرو ويلسون (1912-1921) تراجعاً ملحوظاً في الحقوق السياسية والمدنية، على الرغم من أن هذه الفترة تزامنت مع ما يُعرف بعصر الإصلاحات التقدمية في التاريخ

الأمريكي. تولى ويلسون منصبه في وقت اتسم بتصاعد التوترات العرقية واستمرار آثار التمييز العنصري الذي ترسخ بعد إعادة الإعمار، مما جعل العرق أحد أكثر القضايا حساسية وتعقيداً في المجتمع الأمريكي آنذاك. على الرغم من الخطاب الديمقراطي والإصلاحي الذي تبنته إدارة ويلسون، لم يكن للسياسات المطبقة على أرض الواقع أثر إيجابي على الأمريكيين السود. بل على العكس، ساهمت في ترسيخ الفصل العنصري داخل مؤسسات الحكومة الفيدرالية، مما يمثل تراجعاً خطيراً عن المكاسب المحدودة التي حققها السود في العقود السابقة. وتزامن ذلك مع تصاعد العنف العنصري، وتزايد نفوذ الجماعات المتطرفة، ونشوء ثقافة الإقصاء الاجتماعي التي عمقت الفجوة بين الأمريكيين السود والبيض، لا سيما في الولايات الجنوبية.

في هذا السياق، واجه الأمريكيون السود تحديات جمة، من بينها التهميش السياسي، والحرمان من تكافؤ فرص العمل، والقيود المفروضة على الحقوق المدنية، وانتشار القوانين والممارسات التي تضفي الشرعية على التمييز العنصري. وقد ساهمت هذه الظروف في دفع المجتمع الأسود إلى البحث عن وسائل جديدة للمقاومة، سواء من خلال النشاط الحقوقي، أو الهجرة الداخلية إلى الولايات الشمالية، أو تعزيز الروابط الثقافية والدينية والاقتصادية داخل مجتمعاتهم.

من هنا، تأتي دراسة أوضاع الأمريكيين السود خلال عهد وودرو ويلسون بوصفها مدخلاً مهماً لفهم جذور التمييز المؤسسي في الولايات المتحدة، وكيف أسهمت سياسات تلك المرحلة في تشكيل الوعي الحقوقي للسود، ووضع الأسس الأولى للحركات المطالبة بالمساواة والحقوق المدنية في النصف الثاني من القرن العشرين. وبالتالي، فإن دراسة أوضاع الأمريكيين السود خلال عهد وودرو ويلسون تعتبر بمثابة نقطة انطلاق مهمة لفهم جذور التمييز المؤسسي في الولايات المتحدة، وكيف ساهمت سياسات تلك الفترة في تشكيل وعي السود بالحقوق، ووضع الأسس الأولى للحركات المطالبة بالمساواة والحقوق المدنية في النصف الثاني من القرن العشرين

أولاً: تاريخ وجود الأمريكيين السود في أمريكا

في الأمريكتين، برزت حاجة ملحة إلى الأيدي العاملة في مزارع القطن وقصب السكر الجديدة في المناطق الاستوائية جنوب القارة. ورغم وجود جاليات أوروبية، إلا أنها لم تكن كافية لتلبية الطلب، فاتجه الاهتمام إلى استقدام عمال جدد من غرب أفريقيا. وقد جلب السود، الذين يُطلق عليهم اسم "الزنوج"، كعبيد للعمل في هذه المزارع المنشأة حديثاً. كما أعرب ملاك مزارع التبغ عن رغبتهم في المزيد من العمالة، ووجدوا حلهم في نظام استعباد السود. (Meier & Rudwick, 1973, 66).

ارتبط وصول السود إلى الأمريكتين بنشوء المستعمرات الأمريكية ونظام العبودية الذي نشأ معها، حيث جلب الأفارقة إلى أمريكا لتلبية احتياجات المجتمع آنذاك. وكانت أولى هذه الحالات في صيف عام 1619، عندما رست أول باخرة على شواطئ جيمستاون، فيرجينيا، حاملةً نحو مئة شخص أسود، مُقيدين بأيديهم وأرجلهم بالسلاسل والأغلال لمنعهم من الهرب. (أبو سليمان، 1979، ص 11).

بعد نفاذ الماء والطعام، عرض طاقم السفينة البلجيكية المال على سكان فرجينيا مقابل إطلاق سراح بعض السود المستعبدين. وافق الفرجينيون وأخذوا عشرين رجلاً أسود مكبلين بالسلاسل والأغلال. ومن هنا بدأت تجارة السود المستعبدين كعمل مربح، حيث كانت السفن تُزود بانتظام بالمؤن اللازمة لهم، وتُعيدهم إلى البلاد عقداً بعد عقد. كان استعباد السود جزءاً من سياسة استعمارية أوسع تُعرف باسم "عبء الرجل الأبيض"، والتي زعمت أن من واجب ومسؤولية السكان البيض رفع المستوى الثقافي للسكان السود وتأكيد تفوقهم. (باركيز، 2012، ص 93)

كان بإمكان العبيد شراء حريتهم بالعمل في المحاصيل أو بالتجارة مع السكان الأصليين أو المستوطنين البيض. كما كان بإمكانهم تكوين أسر والزواج من سود آخرين، إلا أن الفهم الشعبي لنظام العبودية القائم على أساس عرقي لم يتبلور بشكل كامل حتى عام 1700. انتشرت الكنائس السوداء في مدن الشمال، بينما تأخر تأسيسها في الجنوب. وبحلول عام 1775، شكّل الأفارقة حوالي 20% من سكان المستعمرات الجنوبية، مما جعلهم ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد الإنكليز. وبلغ عدد الأمريكيين الأفارقة المستعبدين في الولايات المتحدة 3.5 مليون شخص نتيجة لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بينما كان عدد الأفارقة الأحرار في جميع أنحاء البلاد أقل من نصف مليون قبل عام 1860. (Ira Liberlin, 2002, 188)

كان السود يُستخدمون في المقام الأول كجزء فاعل من الاقتصاد في ولايات مثل ماريلاند وديلاوير، وسرعان ما ازداد انتشارهم كخدم منازل للعائلات الثرية. وللسيطرة على العبيد، سنّت السلطات سلسلة من القوانين الصارمة، وفرضت عقوبات قاسية على أي تمرد أو شغب. وشملت التهديدات الإعدام شنقاً أو حرقاً في أسوأ الحالات، وفي بعض الأحيان كان يُستثنى بعض الأفراد الأحياء. قبل الثورة الأمريكية، دعت بعض الطوائف المسيحية، مثل الكويكرز، إلى إلغاء العبودية. ومع ذلك، كان يُنظر إلى السود على أنهم أدنى مرتبة، وكان الفصل العنصري القانوني مفروضاً بين غالبية الأمريكيين البيض والسود. وكان هناك نظام صارم يرث بموجبه الأطفال وضع أمهاتهم كعبد بغض النظر عن جنس آبائهم البيض. (جراي، هوفستندر، 1985، ص 97).

اعتقد البعض أن إلغاء العبودية سلمياً أمر مستحيل في المناطق ذات الكثافة السكانية السوداء العالية. حتى الجنوبيون الذين عارضوا العبودية من حيث المبدأ شعروا أن العرقين الأبيض والأسود لا يمكنهما العيش معاً على قدم المساواة.

وجادلوا بأن تحرير العبيد يجب أن يترافق عموماً مع نقل السود إلى مناطق أخرى في أمريكا، أو إلى أفريقيا بالطبع؛ وإلا فإن تطبيق التحرير في تلك المناطق سيكون شبه مستحيل. (John E, 1997, p:137)

بحسب الإحصاءات الأمريكية، يشكل الأمريكيون من أصول أفريقية حوالي 12.6% من إجمالي السكان، أي ما يقارب 38.9 مليون نسمة. يعيش أكثر من مليوني منهم في المناطق الحضرية، حيث يمثلون حوالي 28% من سكان مدينة نيويورك. وتحتل شيكاغو المرتبة الثانية من حيث عدد السكان السود، إذ يبلغ عددهم حوالي 1.6 مليون نسمة، أي ما يعادل 18% من إجمالي السكان الأمريكيين من أصول أفريقية في منطقتها الحضرية. وتشمل المدن الكبرى الأخرى ذات الأغلبية السوداء نيو أورليانز، جورجيا (67%)، ومفيس، تينيسي (61%)، وأتلانتا (64%)، وبالتيمور (64%)، وواشنطن العاصمة (60%)، وذلك وفقاً لأحدث الإحصاءات.

وفيما يتعلق بالدين، اعتنق غالبية الأمريكيين من أصول أفريقية، الذين عانوا تاريخياً من العبودية وتأثروا بنظامها، المسيحي ويزهون إلى الكنائس السوداء بأعداد كبيرة، وقد أسسوا نموذجاً فريداً للمسيحية الأمريكية متجذراً في التقاليد الأفريقية. ووفقاً لإحصاءات عام 2007، فإن أكثر من نصف الأمريكيين من أصول أفريقية ينتمون تاريخياً إلى الكنائس السوداء. ، ويُقدّر عدد الأمريكيين من أصول أفريقية المسلمين بحوالي مليوني شخص، أي ما يمثل نحو 30% من إجمالي عدد المسلمين في الولايات المتحدة. (James M, 2002, p118).

على المستوى الاجتماعي والسياسي، تميزت المجتمعات الأمريكية الأفريقية بالتضامن حول القضايا التقليدية مثل الزواج، والدين، والالتزام بالقيم الاجتماعية، وكذلك دعم الديمقراطية. كما شاركوا في هياكل الضرائب، وتوفير الدعم الحكومي، والمطالبة بخدمات أفضل، والسعي للحد من الظلم المالي والاجتماعي الذي عانوا منه تاريخياً. (نعني، 1973، ص124)

يُعرف عددٌ قليلٌ نسبياً من الأمريكيين من أصول أفريقية أنفسهم كيهود، وينتمي معظمهم إلى فروع دينية رئيسية كاليهودية المحافظة أو اليهودية الإنجيلية. كما توجد أيضاً مجتمعات يهودية سوداء ذات معتقدات خاصة بها، بما في ذلك الاعتقاد بأنهم ينحدرون من بني إسرائيل.

اجتماعياً وسياسياً، تميزت المجتمعات الأمريكية من أصول أفريقية بالتضامن في القضايا التقليدية كالزواج والدين والتمسك بالقيم الاجتماعية، فضلاً عن دعم الحزب الديمقراطي. كما شاركت هذه المجتمعات في وضع الأنظمة الضريبية، وتقديم الدعم الحكومي، والمطالبة بتحسين الخدمات، والسعي للحد من الظلم المالي والاجتماعي الذي عانت منه تاريخياً. (خضر، 1971، ص19).

ثانياً: تحرير العبيد وعلاقته بالحرب الأهلية الأمريكية

كان الوضع السياسي في الولايات المتحدة مستقرًا نسبيًا، إلا أن هذا الاستقرار قابله انقسام اقتصادي واجتماعي واضح بين الشمال والجنوب. فقد اختلفت البنى الاقتصادية والاجتماعية اختلافاً جذرياً بين المنطقتين؛ ففي الشمال، سادت الرأسمالية الصناعية، وشهدت نمواً سريعاً وتقدماً ملحوظاً، بينما ظل الجنوب خاضعاً لهيمنة ملاك المزارع من الطبقة الأرستقراطية والمتوسطة، وكان اقتصاده قائماً بشكل أساسي على الزراعة. (نايف، 2024 ، 234)

وقد تعزز هذا النمط الاقتصادي بالزيادة المستمرة في أعداد العبيد، الذين أصبحوا عماد القوة الإنتاجية في الجنوب، فضلاً عن ارتفاع معدلات المواليد بينهم. ولهذا السبب، أصر الجنوب على الإبقاء على نظام العبودية، ورفض إلغاء القوانين التي تضمن استمراره، وعارض بشدة القوانين التي تهدف إلى تقييد تجارة الرقيق، بما في ذلك قانون حظر الاستيراد لعام 1807، والمحاولات السابقة للحد من انتشار العبودية شمالاً. (العقري، 1998، 89)

قدمت ولاية رود آيلاند برنامجاً تشريعياً تقدمياً في عام 1774، بدءاً من حظر تجارة الرقيق واتخاذ تدابير لتحرير العبيد تدريجياً، وهي عملية اكتملت بحلول عام 1784. وكجزء من الجهود التشريعية لإنهاء العبودية، ألغى قانون عام 1808 تجارة الرقيق مع أفريقيا، وظهرت مطالب بتحرير العبيد الموجودين بالفعل داخل البلاد على أساس مبدأ المساواة. (نصر الله، 2021، 325)ال

. إلا أن الولايات الجنوبية اعترضت على هذه التوجهات، نظراً لاعتمادها الجوهري على العبودية في النشاط الزراعي، ورفضت أي حلول من شأنها تعريض هذا النظام للخطر. وقد فاقم هذا الخلاف الجوهري التوترات بين الولايات الشمالية والجنوبية، وساهم في تعميق الانقسام داخل الاتحاد الأمريكي. وقد ظهرت معارضة العبودية في إطار حركات سلمية، أبرزها حركة الكويكرز، التي أعلنت رفضها للعبودية ودعت إلى إلغائها بالوسائل السلمية. في المقابل، ظهرت حركات أكثر تنظيماً وعزماً، شنت حرباً ضروساً ضد العبودية، وعملت على تهريب المستعبدين من الولايات الجنوبية إلى الشمال وكندا عبر شبكات سرية مُحكمة التنظيم امتدت في جميع أنحاء البلاد. وفي خضم هذه التطورات، تأسس الحزب الجمهوري في العام نفسه، مُتبنياً موقفاً واضحاً مناهضاً للعبودية. (النقاش، 1971، ص26)

جعل الحزب الجمهوري إلغاء العبودية في جميع أنحاء الولايات المتحدة مطلباً أساسياً في برنامجه السياسي، وهو موقف تجلى في ترشيحه أحد أعضائه للرئاسة عام 1856. ورغم خسارته الانتخابات في ذلك العام، فقد حصد نسبة كبيرة من الأصوات في الولايات الشمالية، مما عزز مكانة الحزب على الساحة السياسية. وفي الانتخابات التالية

عام 1860، فاز المرشح الجمهوري، أبراهام لينكولن، بالرئاسة، مما شكل نقطة تحول فاقمت الانقسامات داخل البلاد. (فيجي، 1946، ص80)

لم يقتصر برنامج لينكولن وحزبه على محاربة العبودية وإنهاءها فحسب، بل شمل أيضًا مطالب بحماية أكبر للصناعة المحلية، وفرض تعريفات جمركية عالية، والتعهد بتوزيع الأراضي العامة على السكان مجانًا. وقد تعارضت هذه السياسات مجتمعة مع مصالح الولايات الجنوبية، التي رأت في فوز لينكولن وتوليئه الرئاسة فرصة سانحة لإعلان انفصالها عن الاتحاد. وفي الواقع، أعلنت ولاية كارولينا الجنوبية انفصالها عن الاتحاد في 20 ديسمبر، وتبعها ولايات ميسيسيبي وفلوريدا وألاباما وجورجيا ولوزيانا وتكساس، لتؤسس بذلك كيانًا سياسيًا جديدًا يُعرف باسم الولايات الكونفدرالية الأمريكية. عُيّن وزير الحرب السابق جيفرسون ديفيس رئيسًا لهذا الاتحاد الجديد، وألكسندر ستيفنز نائبًا له. اعتمدت الكونفدرالية علمها الخاص وعاصمتها الجديدة مونتغمري في ولاية ألاباما. كما اعتمدت دستورًا جديدًا كان مطابقًا في معظم جوانبه لدستور الولايات المتحدة، باستثناء المواد المتعلقة بالعبودية، التي حمت نظام العبودية وأدامته صراحةً. (صبيح، 1968، 124)

قبل اندلاع الحرب الأهلية، كانت الولايات المتحدة منقسمة بوضوح بين الولايات الشمالية والجنوبية. ورغم وجود قدر من الاستقرار السياسي الظاهري، إلا أن التفاوتات العميقة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية نذرت بأزمة حقيقية. فقد هيمنت الرأسمالية الصناعية على الولايات الشمالية، وشهدت تطوراً ملحوظاً، بينما اعتمد الجنوب على اقتصاد زراعي قائم على مزارع شاسعة يملكها الأرستقراطيون وكبار ملاك الأراضي، وعلى نظام العبودية بشكل أساسي، حيث ازداد عدد المستعبدين نتيجة ارتفاع معدلات المواليد. (الهاشمي، 2006، 55)

على الصعيد الاجتماعي، أصبحت قضية العبودية مثار جدل واسع في الرأي العام بين الولايات الشمالية، التي رفضت نظام العبودية وسعت إلى سنّ تشريعات للحد من انتشاره وحظر تجارة الرقيق، والولايات الجنوبية التي أصرت على الإبقاء على هذا النظام باعتباره حجر الزاوية لاقتصادها الزراعي. ويمكن تتبع جذور هذه المشكلة إلى الحقبة الاستعمارية، حين كان استخدام العبيد منتشرًا على نطاق واسع في كل من الشمال والجنوب. إلا أن الولايات الشمالية بدأت تدريجياً في النظر إلى العبودية كممارسة غير أخلاقية، وشرعت في عملية تدريجية لتحرير العبيد وإلغاء النظام حتى تم إلغاؤه نهائياً في الشمال. (قلجي، 1957، ص67)

كانت رود آيلاند من أوائل الولايات التي تبنت برنامجاً تشريعياً تقدمياً، حيث حظرت تجارة الرقيق عام 1774 واتخذت خطوات لتحرير العبيد تدريجياً حتى عام 1784. وفي عام 1808، أصدر الكونغرس الأمريكي قانوناً يلغي تجارة الرقيق مع أفريقيا ويطلب بتحرير العبيد المستعبدين داخل البلاد استناداً إلى مبدأ المساواة. إلا أن الولايات الجنوبية عارضت هذه الإجراءات بشدة، نظراً لاعتمادها الكبير على العمل القسري في مزارعها، مما زاد من حدة الانقسام بين ولايات الاتحاد. (تشارلي، بيرد، 1968، ص290)

ففي مواجهة العبودية، ظهرت حركات اجتماعية ودينية تميزت بمقاومتها السلمية للنظام. كما عملت حركات أخرى بنشاط على تهريب المستعبدين من الجنوب إلى الشمال وكندا عبر شبكات سرية منظمة. وفي هذا السياق، تأسس الحزب الجمهوري، وجعل من إلغاء العبودية في جميع أنحاء الولايات المتحدة أحد مطالبه السياسية الرئيسية. وعلى الرغم من هزيمة المرشح الجمهوري في انتخابات عام 1856، فقد حظي بدعم واسع من الولايات الشمالية، مما مهد الطريق لفوزه في انتخابات عام 1860 وتوليئه رئاسة الولايات المتحدة. شكّل هذا الفوز نقطة تحول، إذ لم يقتصر برنامج الحزب والرئيس الجديد على معارضة العبودية والعمل على إلغائها فحسب، بل شمل أيضاً فرض تعريفات جمركية عالية لحماية الصناعة المحلية وتوزيع الأراضي على السكان مجاناً، وهي سياسات تعارضت بشكل مباشر مع مصالح الولايات الجنوبية. (بيرد، تشارلز، 1978، 291)

نتيجة لذلك، رأت الولايات الجنوبية في فوز الرئيس الجمهوري فرصة سانحة لإعلان انفصالها عن الاتحاد. وكانت كارولينا الجنوبية أول ولاية تُعلن استقلالها في ديسمبر 1860، وتلتها ولايات أخرى، مُشكّلةً اتحاداً جديداً عُرف باسم الولايات الكونفدرالية الأمريكية. وكان لهذا الاتحاد الجديد عاصمته وعلمه ودستوره الخاص، مع الإبقاء على البنود المتعلقة بالعبودية وعلى الرغم من محاولات الرئيس الجديد إظهار المرونة والدعوة إلى المصالحة، إلا أن هذه الجهود لم تُفلح في ثني الولايات الجنوبية عن قرارها، إذ اعتبر قادتها التعاون مع الإدارة الجديدة مستحيلاً. ومع فشل الحلول السلمية، اندلعت الحرب الأهلية الأمريكية، واستمر القتال حتى استسلام القوات الجنوبية عام ١٨٦٥، لتُسدل الستار على واحدة من أعنف الحروب في التاريخ الأمريكي. (ينفير، كوماجز، 1990، ص260)

بعد الحرب، صادق الكونغرس على التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة، الذي ألغى العبودية في جميع الولايات. شكّل هذا الإجراء نقطة تحول تاريخية هامة، إذ اعتقد الرئيس أن الاتحاد لا يمكنه البقاء في ظل وجود العبودية، مؤكداً أن الأمة لا يمكن أن تبقى منقسمة بين الحرية والعبودية.

وهكذا، كانت قضية إلغاء العبودية سبباً رئيسياً لاندلاع الحرب الأهلية، وهي حرب غيرت مجرى التاريخ الأمريكي، حيث ساهم انتصار الشمال والنهائية القانونية للعبودية في الحفاظ على وحدة الدولة، على الرغم من استمرار معاناة الأقلية السوداء من التمييز العنصري، وهي قضية ستستمر في إلقاء ظلالها السلبية على المجتمع الأمريكي لسنوات عديدة قادمة. (الهاشمي، 2006، ص67)

ثالثًا: الخلفية العلمية لأوضاع الأمريكيين السود في عهد وودرو ويلسون (1912 – 1913) جاءت رئاسة وودرو ويلسون في مرحلة حساسة من التاريخ الأمريكي، عقب انتهاء فترة إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية (1861-1865). ورغم إلغاء العبودية رسميًا عام 1865، ظل الجنوب الأمريكي خاضعًا لنظام فصل عنصري متجذر، يُعرف بقوانين جيم كرو، التي فرضت التمييز بين البيض والسود في التعليم والنقل والخدمات العامة والتوظيف. في ذلك الوقت، كان معظم الأمريكيين السود يعيشون في الجنوب ويعملون في الزراعة أو كعمال بأجر، ويعانون من تمييز اقتصادي واجتماعي شديد. ومع وصول ويلسون إلى السلطة، أُعيد العمل بنظام الفصل العنصري داخل المؤسسات الفيدرالية لأول مرة منذ نهاية عصر إعادة الإعمار، حيث فصل الموظفون السود عن البيض في المكاتب الحكومية ودورات المياه وأماكن العمل. وقد أدى ذلك إلى فقدان العديد من الموظفين السود وظائفهم أو تخفيض رتبهم، مما جعل الحكومة الفيدرالية طرفًا رسميًا في استمرار التمييز العنصري. (شكر، 2007، ص 83)

شهدت تلك الفترة تصاعدًا ملحوظًا في التوترات العرقية، لا سيما في الجنوب، حيث اندلعت موجة من العنف ضد الأمريكيين السود، أبرزها أحداث الشغب عام 1919 المعروفة باسم "الصيف الأحمر"، والتي أسفرت عن مقتل المئات وتدمير أحياء بأكملها. وقد عزز تقاعس الحكومة الفيدرالية عن التدخل لحماية الضحايا شعور السود بعدم المساواة وانعدام الحماية لحقوقهم. (صحي، 1968، ص 13)

على الصعيدين الثقافي والإعلامي، دعم ويلسون عرض فيلم *The Birth of a Nation* (1915) في البيت الأبيض، وهو فيلم مجذّب جماعة كو كلوكس كلان وصور الأمريكيين السود بصورة مهينة وعنصرية، مما ساهم بشكل غير مباشر في ترسيخ الانقسامات العرقية في المجتمع. ورغم كل هذه الضغوط، ازداد النشاط السياسي والاجتماعي للأمريكيين السود. فبدأوا بتنظيم احتجاجات سلمية، وكتابة مقالات مناهضة للتمييز، وتأسيس منظمات حقوق مدنية مثل الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP)) مهدين الطريق لحركات الحقوق المدنية الأكثر تنظيمًا في عشرينيات القرن العشرين وما بعدها. (حكيم، 2004، ص 56)

بشكل عام، يمثل عهد وودرو ويلسون فترة صعبة للغاية بالنسبة للأمريكيين السود، حيث ترسخت سياسات الفصل العنصري، وتراجعت الحقوق المدنية، وتصاعد العنف العنصري، مما ساهم في زيادة وعي السود بالحاجة إلى التنظيم السياسي والمطالبة بحقوقهم، ووضع الأساس لحركات الحقوق المستقبلية.

المطلب الثالث: الفصل العنصري في المؤسسات الحكومية خلال عهد وودرو ويلسون (1913-1921) مع وصول الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون إلى السلطة عام 1913، شهدت الحكومة الفيدرالية إعادة فرض الفصل العنصري لأول مرة منذ نهاية الحرب الأهلية الأمريكية. وقد فصلت إدارته الموظفين السود عن زملائهم البيض في جميع مستويات العمل الحكومي، بما في ذلك المكاتب الحكومية، ودورات المياه، والمرافق العامة، وغرف الاستراحة، وكذلك في أماكن العمل والإدارات التنفيذية، مما حدّ من فرص الموظفين السود في الترقيّة والمشاركة في صنع القرار. (لينجر، 1990، ص 67)

تم تهميش الموظفين السود وإحالتهم إلى مكاتب أو أقسام فرعية منفصلة، بينما احتفظ الموظفون البيض بالمناصب الإدارية والتنفيذية، مما أدى فعليًا إلى تهميش الموظفين السود في العمليات الحكومية الرسمية. كما تم فصلهم عن دورات المياه والمرافق المشتركة، وكان وصولهم إلى هذه المرافق أقل تجهيزًا وأقل جودة من وصول الموظفين البيض، مما زاد من الشعور بعدم المساواة داخل المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض عدد كبير من الموظفين السودانيين لتقليص وظائفهم، بينما فصل نهائيًا من الخدمة الحكومية، وهو ما يمثل الحكومة الفيدرالية طرفًا ثانيًا في تكريس التدريب المؤسسي. وبرزت الإدارة هذا الفصل بممارسة "النظام والانضباط"، إلا أن الهدف بالفعل كان الرقابة على الهيمنة العرقية للبيض، وبالتالي فإن ممارسة مهامهم الوطنية في كل مسؤولي الحكومة. (جوست، 1978، ص 56)

أدى هذا الفصل العنصري إلى تآكل كبير في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأمريكيين السود، ما جعل الحصول على وظائف مناسبة في الحكومة الفيدرالية شبه مستحيل. كما ساهم في انتشار التمييز على نطاق واسع، وأشعل فتيل تصاعد في حركة الحقوق المدنية والنشاط الاجتماعي للسود، بما في ذلك تنظيم احتجاجات سلمية، وكتابة مقالات مناهضة للتمييز، وتأسيس منظمات حقوقية مثل الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP)) التي مهدت الطريق لحركات حقوقية أكثر تنظيمًا في عشرينيات القرن الماضي وما بعدها.

تزامن الفصل العنصري في الحكومة مع تصاعد التوترات والعنف العرقي، لا سيما في الجنوب. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أعمال الشغب التي اندلعت عام 1919 والمعروفة باسم "الصيف الأحمر"، والتي أسفرت عن مقتل المئات وتدمير أحياء بأكملها، في حين تقاعست الحكومة الفيدرالية عن التدخل لحماية السود، مما زاد من شعورهم بعدم المساواة وانعدام الحماية القانونية. (الكبالي، 1972، ص 66)

تأثر الأمريكيون السود ثقافيًا ودينيًا تأثرًا عميقًا بالعبودية، اجتماعيًا وثقافيًا. اعتنق معظمهم المسيحية، ونشأت كنائس سوداء فريدة، حافظت على التقاليد الأفريقية وأكدت على التضامن والتكاتف المجتمعي. ووفقًا لإحصاءات عام 2007، فإن أكثر من نصف الأمريكيين السود ينتمون تاريخيًا إلى كنائس سوداء. كما اعتنق بعضهم الإسلام،

لا سيما من خلال جماعات قومية سوداء مثل أمة الإسلام (التي تأسست عام 1930)، والتي اجتذبت عشرات الآلاف من الأعضاء وأنجبت شخصيات بارزة مثل مالكوم إكس ومحمد علي. (النجار، 1979، ص 47) لذلك يمثل عهد وودرو ويلسون مرحلة حاسمة في تاريخ الفصل العنصري داخل المؤسسات الحكومية الأمريكية، حيث أعاد رسم حدود الفصل بين البيض والسود رسمياً، وشرعن السياسات التمييزية التي أثرت على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسود، وساهمت في دفع السود نحو التنظيم السياسي والمطالبة بالمساواة والعدالة، مما وضع الأساس لظهور حركات الحقوق المستقبلية.

رابعاً: الحقوق السياسية والمدنية للأمريكين السود خلال عهد وودرو ويلسون (1913-1921). بدأت ولاية الرئيس وودرو ويلسون في سياق تاريخي معقد، حيث كان الأمريكيون السود لا يزالون يعانون من آثار العبودية الممنهجة والفصل العنصري المؤسسي، مع ضعف حماية حقوقهم المدنية منذ نهاية الحرب الأهلية الأمريكية. ورغم شعارات ويلسون بالديمقراطية والإصلاح، لم تحسن سياساته الحقوق السياسية والمدنية للسود، بل ساهمت في تدهورها وعمقت التمييز الرسمي ضدهم. على الصعيد السياسي، واجه السود عقبات جسيمة جعلت مشاركتهم في الحياة السياسية شبه مستحيلة، لا سيما في الولايات الجنوبية. فقد شكّلت رسوم تسجيل الناخبين عبئاً مالياً ثقيلاً على كاهلهم، إذ كانوا يعانون أصلاً من محدودية الموارد بعد سنوات من العبودية والفصل العنصري. كما استُخدمت اختبارات الإلمام بالقراءة والكتابة كأداة لحرمان الناخبين من حقهم في التصويت، نظراً للسلطة التقديرية الواسعة التي يتمتع بها مسؤولو الانتخابات في قبول أو رفض تسجيلات الناخبين، استهدفت هذه الإجراءات بشكل منهجي السود، حتى أولئك الذين يجيدون القراءة والكتابة. فضلاً عن ذلك، انتشرت تهديدات العنف والترهيب على نطاق واسع، ارتكبتها جماعات عنصرية مثل كو كلوكس كلان، التي استخدمت الترهيب الجسدي والعنف للحد من المشاركة السياسية للسود، مما أضعف نفوذهم الانتخابي وجعل الوصول إلى مناصب صنع القرار شبه مستحيل. (دياب، 2016، ص 87)

فيما يتعلق بالحقوق المدنية، استمر السود في المعاناة من تمييز شديد في المحاكم، التي كانت في العديد من الولايات الجنوبية منحازة لصالح البيض، مما جعل المحاكمة العادلة شبه مستحيلة. كما قيّدت القوانين والأعراف الاجتماعية وصولهم إلى المرافق العامة والمدارس ووسائل النقل، مما جعلهم فعلياً مواطنين من الدرجة الثانية في حياتهم اليومية. في الوقت نفسه، تقاعست الحكومة الفيدرالية عن التدخل لحماية الحقوق المدنية للسود، مما جعلهم عرضة للعنف والإقصاء الاجتماعي دون حماية قانونية فعّالة. وقد ساهمت سياسات الحكومة للفصل العنصري في ترسيخ هذا التمييز على المستوى المجتمعي.

أدى هذا التراجع في الحقوق السياسية والمدنية إلى ازدياد وعي السود بأهمية التنظيم الاجتماعي والسياسي. فبدأوا بتنظيم احتجاجات سلمية، والمشاركة في صحافة مناهضة للتمييز، وتأسيس منظمات حقوقية مثل الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP)، التي أرست لاحقاً الأساس لحركات الحقوق الأكثر تنظيماً في عشرينيات القرن العشرين وما بعدها. كما دفع انتهاك الحقوق السياسية والمدنية السود إلى التركيز على بناء مجتمعاتهم الخاصة، بما في ذلك الكنائس السوداء والجمعيات الدينية والاجتماعية، للحفاظ على التضامن والدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية في غياب الدعم الرسمي من الدولة. (Woodward, 1955, 65)

خامساً: العنف العنصري وأعمال الشغب ضد الأمريكيين السود خلال عهد وودرو ويلسون (1913-1921). شهدت رئاسة وودرو ويلسون تصاعداً ملحوظاً في العنف العنصري ضد الأمريكيين السود. لم يعد التمييز مقتصرًا على الفصل العنصري في المؤسسات الحكومية والقيود القانونية، بل امتد إلى الحياة اليومية، حيث أصبح السود عرضة للتهديدات الجسدية والمضايقات المباشرة من قبل جماعات عنصرية منظمة مثل كو كلوكس كلان. تركز العنف بشكل خاص في الولايات الجنوبية، حيث كانت القوانين المحلية غالباً ما تتغاضى عن الانتهاكات، وكانت الشرطة والمحاكم منحازة في كثير من الأحيان لصالح البيض، مما جعل الأمريكيين السود يعيشون في حالة خوف دائم. (Wolters, 1974, 66).

شهد عام 1919 منعطفاً مأساوياً، إذ عانت الولايات المتحدة من موجة أعمال شغب عنصرية عُرفت باسم "الصيف الأحمر"، اجتاحت أكثر من ثلاثين مدينة، من بينها شيكاغو وواشنطن العاصمة ونيويورك وهنريتا. أسفرت هذه الموجة عن مقتل مئات السود، وإصابة آلاف آخرين، وتدمير أحياء بأكملها يقطنها السود، وخسائر اقتصادية فادحة نتيجة حرق المنازل والمتاجر. استُخدم هذا العنف لترهيب السود ومنعهم من المطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية، ووجه رسالة واضحة مفادها أن الحكومة الفيدرالية لن تحميهم من الانتهاكات العنصرية، (عوض، 2015، ص 97) تزامن العنف العنصري مع انتشار التمييز الاجتماعي والاقتصادي، كحرمان السود من شغل مناصب حكومية هامة وتقليص فرصهم في التعليم والعمل. وقد جعل هذا من العنف أداة إضافية لترسيخ هيمنة البيض. فضلاً عن ذلك، ساهمت سياسات الفصل العنصري داخل الحكومة الفيدرالية في تهيئة بيئة من العنف، إذ أن تطبيق التمييز الرسمي كان بمثابة إشارة ضمنية للجماعات العنصرية بأن استهداف السود أمر مقبول ومشروع. رغم كل هذه المخاطر، بدأ السود بتنظيم أنفسهم والمطالبة بحقوقهم، سواء من خلال الاحتجاجات السلمية أو النشاط الحقوقي. وظهرت منظمات مثل الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP)، التي بدأت بالدفاع عنهم قانونياً واجتماعياً،

وتوثيق الانتهاكات، ومطالبة الحكومة بحماية حقوق السود، لتشكل بذلك النواة الأولى لحركات الحقوق الأكثر تنظيماً في العقود اللاحقة. (عبد الله، 2012، ص43)

سادسا: الموقف الثقافي والإعلامي تجاه الأمريكيين السود خلال عهد وودرو ويلسون (1913-1921) تزامنت رئاسة وودرو ويلسون مع بيئة ثقافية وإعلامية عززت الصور النمطية السلبية عن الأمريكيين السود وزادت من حدة الانقسامات العرقية. وقد دعمت المؤسسة الحاكمة، من خلال مؤسساتها الثقافية والإعلامية، إنتاج مواد تمييزية، بما في ذلك أفلام ومنشورات صورت السود بصورة نمطية مهينة، وصورت البيض على أنهم المجموعة المهيمنة.

كان عرض فيلم The Birth of a Nation (1915) في البيت الأبيض مثلاً بارزاً على ذلك، إذ مجدّ الفيلم جماعة كو كلوكس كلان العنصرية وصوّر السود بصورة مهينة. وقد أوصل هذا العرض رسالة واضحة عن دعم الإدارة للفصل العنصري وشجع على الانقسام الاجتماعي. أثر الفيلم على الرأي العام الأمريكي، ليس فقط في الجنوب بل في الشمال أيضاً، وساهم في ترسيخ الصور النمطية السلبية عن السود في الثقافة الشعبية. (Shapiro, 1988, 93)) فضلاً عن ذلك، لعبت وسائل الإعلام المطبوعة دوراً مزدوجاً. فبينما كانت الصحف والمجلات البيضاء تُروّج غالباً للفصل العنصري وتُبزّر الهيمنة العرقية، بدأت وسائل الإعلام السوداء الناشئة، بما فيها مجلات وصحف مثل "ذا كرايسس" الصادرة عن الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP) بتقديم سردية مضادة، توثق الانتهاكات العنصرية، وتُعطي الوعي بحقوق السود، وتسلط الضوء على الإنجازات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الأسود. وقد مثّلت هذه الوسائل مساحةً للتعبير عن الهوية الثقافية السوداء وتعزيز التضامن داخل المجتمع. (Stokes, 2007, 67).

كما ساهمت الكنائس السوداء في مدن الشمال والجنوب على حد سواء في تعزيز الهوية الثقافية وتنمية الوعي المجتمعي. ولم تقتصر هذه الكنائس على المجال الديني فحسب، بل أصبحت مراكز اجتماعية وثقافية تُعنى بالتعليم وتنظيم الأنشطة المجتمعية. وقد اضطلعت هذه المؤسسات بدور هام في مقاومة الهيمنة الثقافية البيضاء، ودعم الحقوق المدنية والسياسية للأمريكيين السود، ونقل التراث والتقاليد الثقافية الأفريقية إلى الأجيال الجديدة، مما جعل الثقافة السوداء ركيزة أساسية في استراتيجية الصمود الاجتماعي. (نصر الله، 2021، ص103)

سابعاً: ردود فعل الأمريكيين السود خلال عهد وودرو ويلسون (1913-1921) خلال فترة رئاسة وودرو ويلسون، واجه الأمريكيون السود تراجعاً كبيراً في حقوقهم السياسية والمدنية، إلى جانب الفصل العنصري الرسمي في المؤسسات الحكومية، والعنف العنصري وأعمال الشغب واسعة النطاق، والصور النمطية السلبية في الثقافة والإعلام. وقد استجابت المجتمعات السوداء لهذه الضغوط بطرق متنوعة، تراوحت بين المقاومة السلمية والتنظيم المجتمعي والنشاط الحقوقي.

أولاً: اتجه السود إلى التنظيم السياسي والقانوني من خلال المشاركة في منظمات حقوقية مثل الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP)، التي عملت على توثيق الانتهاكات العنصرية، والمطالبة بحماية الحقوق المدنية من قبل السلطات، ورفع دعاوى قضائية ضد التمييز في العمل والتعليم والسكن. وكان الهدف من هذه الجهود توثيق التجاوزات الرسمية والضغط على الحكومة الفيدرالية للالتزام بالدستور وحماية الحقوق الأساسية للسود. (Woodward, 1955, 70)

ثانياً: اعتمد السود على الاحتجاجات السلمية ووسائل الإعلام البديلة للتعبير عن رفضهم للتمييز والفصل العنصري. وساهمت الصحف والمجلات السوداء، مثل صحيفة "ذا كرايسس"، في رفع مستوى الوعي بين السود حول الظلم الذي يواجهونه، وتعزيز شعورهم بالهوية المشتركة، وتوحيد جهود المجتمع لمكافحة التمييز العنصري. كما استُخدمت هذه المنافذ الإعلامية لتسليط الضوء على الإنجازات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأسود، مما عزز الفخر بالهوية والتقاليد الأمريكية الأفريقية. (عوض، 2015، ص96)

ثالثاً، عملت الكنائس والمؤسسات الدينية السوداء كمراكز للتضامن الاجتماعي والمقاومة الثقافية، ليس فقط في الأبعاد الروحية ولكن أيضاً في تنظيم التعليم والمساعدة المجتمعية، ودعم الشباب في مواجهة التحديات اليومية، وتعزيز هوية المجتمع الأسود في مواجهة سياسات التهميش. (عبد الله، 2012، ص104)

رابعاً: اعتمد بعض السود على الهجرة الداخلية والاستقلال الاقتصادي كوسيلة للتكيف مع القيود الاجتماعية والسياسية. انتقل الكثيرون من الجنوب إلى مدن الشمال والغرب الأوسط، بحثاً عن فرص عمل أفضل، وحيات أكثر أمناً، وهرباً من القوانين التمييزية والعنف العنصري المستمر. (النجار، 1979، ص90)

ثامناً: تحليل أثر سياسيات وودرو ويلسون على المدى الطويل مثّلت رئاسة وودرو ويلسون مرحلة محورية في تاريخ الأمريكيين السود، إذ كان لسياساته أثر عميق ودائم على جميع جوانب حياتهم السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد رسّخ الفصل العنصري الرسمي داخل المؤسسات الحكومية الفجوة بين الأمريكيين السود والبيض على المستوى الوطني، وأضفى الشرعية على التمييز الاجتماعي والقانوني، مما حدّ بشدة من الحقوق السياسية والمدنية للأمريكيين السود، لا سيما في الجنوب. أدى هذا الوضع إلى زيادة وعي السود بضرورة التنظيم والمقاومة. واتضح جلياً استحالة الاعتماد كلياً على الحكومة الفيدرالية لحماية

حقوقهم، وأن السياسات الرسمية لن تمنحهم العدالة بسهولة. ونتيجة لذلك، بدأ السود في تطوير استراتيجيات قانونية واجتماعية جديدة، شملت إنشاء منظمات حقوقية مثل الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين (NAACP)، التي ركزت على رفع دعاوى قضائية ضد التمييز، وتوثيق الانتهاكات العنصرية، وتوعية المجتمع الأسود بحقوقه القانونية والسياسية. (حكيم، 2004، ص 99)

ساهمت سياسات الفصل العنصري أيضاً في تعزيز الهوية الثقافية للسود. فقد اعتمد المجتمع الأسود على الكنائس والمؤسسات التعليمية والثقافية ووسائل الإعلام السوداء لبناء سردية مضادة للصور النمطية السلبية التي روجت لها وسائل الإعلام البيضاء. وساعد هذا النشاط الثقافي في تعزيز التضامن المجتمعي، والحفاظ على التراث والتقاليد الأمريكية الأفريقية، وخلق مساحة للسود للتعبير عن إنجازاتهم ومساهماتهم في المجتمع الأمريكي، على الرغم من القيود المفروضة عليهم. (الكياي، 1972، ص 82)

وسياسياً، أدى انتهاك الحقوق المدنية وحرمان السود من حقوقهم المدنية إلى تطوير استراتيجيات ضغط سياسي طويلة الأمد. عمل السود على بناء شبكات ضغط محلية ووطنية، وسعوا إلى تغيير السياسات من خلال النشاط القانوني والمناصرة العامة، مما شكل الأساس لحركات الحقوق الرئيسية في القرن العشرين، بما في ذلك الحملات التي قادها لاحقاً شخصيات مثل مارتن لوتر كينغ جونيور ومن الناحية الاقتصادية، ساهمت القيود والتمييز في التوظيف في دفع السود نحو تطوير الاقتصادات المحلية داخل مجتمعاتهم، بما في ذلك الشركات الصغيرة والعمل الحر، مما عزز الاستقلال الاقتصادي النسبي وخلق نوعاً من المرونة الاقتصادية لمواجهة السياسات الحكومية التمييزية. (دياب، 2016، ص 87)

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن عهد الرئيس وودرو ويلسون مثل مرحلة محورية في تاريخ الأمريكيين السود، إذ شهد وضعهم تدهوراً واضحاً نتيجة لترسيخ سياسات الفصل العنصري في مؤسسات الدولة، وتقييد الحقوق السياسية والمدنية، وتصاعد العنف والتمييز الاجتماعي والاقتصادي. وقد عكست هذه السياسات تناقضاً صارخاً بين الخطاب الإصلاحية الذي تبنته الإدارة الأمريكية آنذاك والواقع الفعلي، مما زاد من حدة الإقصاء وعدم المساواة. في المقابل، شهدت هذه الفترة تنامي الوعي الجماعي بين الأمريكيين السود، والذي تجلّى في ازدياد نشاط الحقوق المدنية، والهجرة الداخلية، وظهور أشكال جديدة من المقاومة السلمية والتنظيم الاجتماعي والثقافي. وقد أسهمت هذه الحركات في وضع الأسس الفكرية والتنظيمية لحركات الحقوق المدنية التي ستظهر لاحقاً في الولايات المتحدة، مؤكدةً أن السياسات الإقصائية، على الرغم من عواقبها السلبية، كانت بمثابة حافز لإعادة تشكيل النضال من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية في التاريخ الأمريكي الحديث.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان (1979)، منظمة الإيجا محمد الأمريكية – دراسة وتحليل، دار الشروق، جدة.
2. هنري بامفورد باركيز باركيز، (2012)، الولايات المتحدة الأمريكية التاريخ: الجزء الأول، تمتد أوروبا (المرحلة الممهدة إكتشاف العالم الجديد) حتى نمو المثالية الاجتماعية (1492-1850)، ترجمه وتعليق على البديري مراجعة: بيباء محمود أحمد، بيت الحكمة، بغداد.
3. بيرد ماري تشارلي (1968)، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ج 2، ط 1، منشورات مكتبة اطلس، بيروت
4. وود جراي، ريتشارد هوفستندر (1985) موجز التاريخ الأمريكي، وكالة الإعلام الأمريكي، واشنطن.
5. جوست، مارغريت (1964)، السود في أمريكا، ترجمه ممدوح دقي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: دار الكتاب.
6. قيودم حكيم (2004)، السياسة الأمريكية تجاه حقوق الإنسان بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر الفين وواحد. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات العامة الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلامية والعلاقات الدولية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
7. نجلاء محمد بدر الدين دياب (2016)، السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد وردو ويلسون (1913-1921)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس <
8. صفاء كريم شكر (2007)، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ط 1، بغداد.
9. صبحي، حسن (1968)، معالم التاريخ الأمريكي والأوروبي الحديث، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت.
10. سعاد محمد العرقي (1998)، الإمام بد الكريم حسان وتجربة المسلمين السود في أمريكا: محاولة للوصول إلى توازن بين المتطلبات الدينية والاجتماعية والسياسية.
11. إبراهيم فيجي، فرحات زيادة (1946)، تاريخ الشعب الأمريكية، ط 1، مطبعة جامعة بريستون، بيروت

12. قدري قلججي(1957)، ابراهام لنكولن محرر العبيد وموحد الولايات المتحدة، ط3، دار العلم للملايين، بيروت.
13. إحسان الكيالي(1972)، العنصرية والفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، الطبعة الأولى ، القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1972.
14. خلف على نايف(2024)، دور الافارقة الأمريكان في الداخل الأمريكي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية .
15. جمال النجاري(1979)، أمريكا من الداخل، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الطباعة الحديثة .
16. علية عبد الحسين سعيد نصر الله (2021)،السعود "الزنوج" في الولايات المتحدة الأمريكية بعد العتق (1865-1881):دراسة تاريخية ، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية ، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ، ع47.
17. عبد المجيد نعنعي ، عبد العزيز سليمان (1973)،تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار النهضة العربية ، بيروت،
18. نورمان نلجر تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ،ترجمه عبد العليم إبراهيم الأبيض ، الطبعة الأولى، القاهرة :الدار الدولية للنشر والتوزيع،1990.
19. حيدر طالب حسين الهاشمي(2006)، الحرب الأهلية الأمريكية(1861- 1865) ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية (ابن رشد).
20. الان ينفينز ،هنري ستيل كوماجز (1990)، موجز تاريخ الولايات المتحدة ،ترجمة محمد بدر الدين خليل ،ط1،الدار العربية للنشر والتوزيع .
ثانياً:المراجع الأجنبية
1. Alleh Weinstein and David Ruble, The Story of America: Freedom and Crisis from Settlement to Super Power, New York, D.K Publishing, 2002, PP 188-20
2. James M. McPherson, To The Best of my Ability, The American ,Presidents, New York, D.K Pablising, 2002, PP 118-124
3. John E. Findicing and Frank W. Thackey, Event that changed ,American in the Ninetenth Century, Green Wood Press, London, 1997, pp. 137-139
4. Shapiro, H. (1988). Race, Class, and Politics in the Age of Jim Crow. Princeton: Princeton University Press
5. Stokes, M. (2007). D. W. Griffith's The Birth of a Nation: A History of the Most Controversial Motion Picture of All Time. New York: Oxford University Press
6. Meier, A., & Rudwick, E. (1973). Black Protest Thought in the Twentieth Century. New York: Bobbs-Merrill
7. Wolters, R. (1974). Negroes and the Great War: The Black Experience in World War I. New York: Random House
8. Woodward, C. V. (1955). The Strange Career of Jim Crow. New York: Oxford University Press

المستخلص باللغة الانكليزية

This research examines the situation of Black Americans in the United States during the presidency of Woodrow Wilson (1913–1921), within a historical context characterized by escalating racial discrimination and the entrenchment of racial segregation at both the institutional and societal levels. The research focuses on analyzing government policies that reinstated racial segregation within federal institutions, and the resulting decline in political and civil rights, as well as the deterioration of the professional and social conditions of Black Americans. The research also examined manifestations of racial violence and the cultural and media role in perpetuating negative stereotypes, contrasting this with the growing reactions of Black Americans through internal migration, civil rights activism, and the pursuit of economic independence. The research concluded that Wilsonian policies, despite their reformist rhetoric, contributed to deepening racial discrimination, but simultaneously paved the way for the emergence of an organized rights consciousness that laid the foundation for equality movements in subsequent decades.
